آسيا تبلغ مداها

نجاح المنطقة ليس مضمونا

شانغيونغ ري

احتفال بمناسبة مرور ألف عام، هانوي، فييت نام

ظلت آسيا تقود النمو العالمي على مدى عدة عقود ماضية، بمعدل قارب متوسطه ٦٪ منذ عام ١٩٩٠. وإذا استمر الاتجاه العام على منواله الحالي، سيصبح اقتصاد آسيا أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معا في غضون أقل من عقدين.

وبينما يبدو مستقبل آسيا براقا، فنجاحها ليس مضمونا، حيث يعتمد بشكل حاسم على اختيار مجموعة السياسات الصحيحة لاحتواء المخاطر وضمان تحقيق النمو.

وعلى المدى القريب، تواجه المنطقة بعض المخاطر الناشئة وربما ظلت محاصرة بتقلب الأسواق العالمية.

وعلى المدى المتوسط، سيتعين على كل أجزاء هذه المنطقة المتنوعة أن تواجه التحديات الماثلة أمامها:

- لا يزال يعيش في آسيا ما يقرب من ٧٠٠ مليون من الفقراء—٦٥٪ من فقراء العالم، وهم الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولارا في اليوم—بينما هوة تفاوت الدخل آخذة في الاتساع.
- الاقتصادات الصاعدة في المنطقة أمامها مهمة التحرك لتجاوز مستوى البلدان متوسطة الدخل والانضمام إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة.
- شرع العديد من اقتصادات آسيا الصناعية في تنفيذ العملية الصعبة لتحويل نموذج نموها.

الصمود والنمو

شهد عام ٢٠١٣ عدة موجات من التقلب المالي العالمي، أدت إلى انسحاب التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة، ومنها آسيا. لكن آسيا ظلت صامدة بوجه عام أمام المخاطر العالمية، حتى وإن تعرضت الاحتياطيات الوقائية في بعض اقتصاداتها لاختبار انسحاب التمويل الخارجي. وبدأت تجني ثمار الإجراءات السريعة التي اتخذتها لمعالجة مواطن الضعف، وزخم النمو مُهَيأ للاستمرار.

يُتوقع أن تسجل آسيا نموا يبلغ ٥,٥٪ في ٢٠١٤ و٥,٦٪ في ٢٠١٥، لتحتفظ بموقع القيادة على صعيد النمو العالمي. وسوف تزداد صادراتها مع استمرار التعافي في الاقتصادات المتقدمة، بينما سلامة أوضاع أسواق العمل وقوة النمو الائتماني سيدعما الطلب المحلي على مستوى المنطقة.

وفي ظل استمرار تشدد أوضاع السيولة العالمية ومواصلة سحب التنشيط المالي في الولايات المتحدة، ستواجه آسيا مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة إلى حد ما وموجات من تقلب تدفقات رؤوس الأموال وأسعار الأصول، ولكن الأوضاع المالية ككل من المتوقع أن تظل داعمة إلى حد كبير.

وهناك دائما شكوك تحيط بهذا التنبؤ. فلا يزال استمرار ضيق الأوضاع المالية العالمية يشكل

يُتوقع أن تسجل آسيا نموا يبلغ ٥,٥٪ في ٢٠١٤ و٥,٦٪ في ٢٠١٥، لتحتفظ بموقع القيادة على صعيد النمو العالمي.

تهديدا. ومن شأن ارتفاع دين الأسر والشركات في بعض أنحاء المنطقة أن يزيد من حدة تأثير ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

وإذا تباطأ النشاط في الصين على نحو أكبر من المتوقع، فإن بلدانا أخرى في المنطقة هي التي ستدفع الثمن (راجع المقال بعنوان "التحول الصيني" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتواجه اليابان مخاطر من أن تصبح تدابير آبينوميكس—المبنية على الخطة الاقتصادية ذات "الثلاثة أسهم" التي وضعها رئيس وزراء اليابان شينزو آبي—أقل فعالية من المتوخى في دفع النمو، لا سيما إذا كانت الإصلاحات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات أقل من المستويات المتوقعة وغير قادرة على رفع مستوى ثقة المستهلكين والمستثمرين. أما التوترات السياسية المحلية والعالمية فيمكن أن تعرقل التجارة أو تضعف الاستثمار والنمو على مستوى المنطقة.

وإذا تحققت هذه المخاطر من المتوقع أن يؤدي إلى تراجع الزخم في المنطقة وليس إلى توقفه. لكن التحديات الهيكلية الأعمق يمكن أن تولد عقبات أصعب أمام البلدان عبر المنطقة بينما تسعى لتحقيق النمو المستمر.

وتواجه آسيا خمسة تحديات خاصة: التغلب على فخ الدخل المتوسط، وتحسين المؤسسات ونظم الحوكمة لديها، والتكيف مع ظروف ارتفاع أعداد السكان المسنين، وكبح التفاوت المتزايد، ودعم التطوير المالي.

التغلب على فخ الدخل المتوسط: بعد عدة عقود من النجاح، بلغ كثير من الاقتصادات الآسيوية مرحلة تطور يصعُب عندها مواصلة النمو بسرعة، كما يخبرنا التاريخ—وذلك ما يُطلق عليه فخ الدخل المتوسط. لننظر مثلا إلى أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن العشرين، أو الاقتصادات الآسيوية متوسطة الدخل ذاتها في أعقاب الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات، والتي أدت إلى "ضياع عقد" من تقارب الدخل في إندونيسيا وماليزيا وتايلند.

ووفقا للبحث الذي نُشر في عدد إبريل ٢٠١٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا" الصادر عن صندوق النقد الدولي، يتبين أن احتمالات استمرار تباطؤ النشاط على مدى عشر سنوات على الأقل أعلى بنحو ٥٠٪ في الاقتصادات متوسطة الدخل مقارنة بنظرائها منخفضة أو مرتفعة الدخل. وبالفعل، بعد أن تجاوزت إمكانات النمو الاتجاهات العامة التاريخية على مدى عشر سنوات، يبدو أنها تراجعت في الأسواق الصاعدة في آسيا، ربما بحوالي نقطتين مئويتين على مدى السنوات القليلة الماضية.

وكيف يمكن أن تتجنب البلدان الوقوع في فخ الدخل المتوسط؟ بإيجاز، يرى هذا البحث الحلول كامنة في سلامة السياسات الاقتصادية الكلية التي تواجه دورات الركود والانتعاش بفعالية، وصحة الاتجاهات السكانية العامة، وكفاية التعليم والبنية التحتية—المتمثلة في الطرق والموانئ والاتصالات—وقوة نظم الحوكمة والمؤسسات، والتكامل التجاري. وأداء الاقتصادات الآسيوية متوسطة الدخل أفضل من نظرائها في المناطق الأخرى في معظم هذه المجالات.

ولكن هناك عدد من الحواجز أمام النمو المستمر والتي يجب معالجتها بدرجات متفاوتة وأساليب مختلفة عبر المنطقة—والتركيز على أربعة منها بصفة خاصة.

تحسين المؤسسات ونظم الحوكمة: لم تلحق المؤسسات ونظم الحوكمة في كثير من بلدان آسيا بنظيرتها في الاقتصادات المتقدمة بنفس سرعة لحاق أوجه التنمية الاقتصادية الأخرى (راجع المقال بعنوان "عناصر الحوكمة" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومؤشرات صرامة القواعدة التنظيمية (في أسواق المنتجات والعمل والائتمان) وسيادة القانون في آسيا الصاعدة تدل على سير العديد من هذه الاقتصادات على درب نظرائها في أمريكا اللاتينية (دراسة Aiyar and others, 2013). وسيتعين إجراء إصلاحات في هذين المجالين في حالة آسيا الصاعدة لارتقاء سلم القيمة المضافة والحفاظ على قوة النمو.

ومن شأن تعزيز سيادة القانون أن يحسن تخصيص الموارد والإنتاجية. أما تخفيف القواعد الصارمة المنظمة لأسواق المنتجات—كارتفاع الحواجز أمام دخولها بصفة خاصة—فيمكن أن يشجع الابتكار ويحفز الكفاءة. وفي عدد من الحالات، سوف يقتضي ذلك معالجة هيمنة المؤسسات المملوكة للدولة—على نحو ما تخطط له الصين وفييت نام مثلا. ويمكن التحفيز على توفير فرص العمل في سوق العمل الرسمي من خلال تخفيف الحماية الشديدة والمفرطة لوظائف العمالة النظامية مع إنشاء شبكات أمان للعاطلين عن العمل، في الهند وإندونيسيا مثلا.

السياسات الحذرة يمكن أن تساعد على وقف الآثار السلبية للاتجاهات السكانية. وعلى صناع السياسات الآسيويين التكيف مع الأوضاع ومكافحة هذه الآثار.

التكيف مع تزايد أعداد سكان آسيا المسنين: كان لتحول التركيبة السكانية في شرق آسيا دور كبير في المعجزة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين. ولكن بينما انتفع كثير من الاقتصادات الآسيوية من التحولات السكانية المواتية في وقت سابق، فسوف يشهد ارتفاعا كبير في نسبة الإعالة على مدى العقود القليلة القادمة، مما سيؤدي في الغالب إلى انخفاض النمو وإثقال كاهل الحكومات بالنفقات (دراسة Das and N'Diaye, 2013). وسوف يؤثر ذلك على الاقتصادات مرتفعة ومتوسطة الدخل على حد سواء: السكان المسنون في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة واليابان وكوريا وسنغافورة سيتزايدون بسرعة، وكذلك في الصين: بنسبة لا تتجاوز ٠,٦ طفل لكل امرأة، ومعدل الخصوبة في شنغهاي الآن من أدنى المعدلات على مستوى العالم.

أما الهند، على العكس من ذلك، فسوف تحقق كسبا سكانيا—فنسبة الإعالة لديها من المتوقع أن تنخفض بمقدار ٨ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠٣٠—كما هو الحال في الفلبين والاقتصادات الآسيوية الأقل دخلا. وستواجه هذه البلدان تحديا مختلفا: إيجاد وظائف ملائمة لمجموعة العاملين التي تتزايد أعدادهم بسرعة وضمان عدم تحول المكسب إلى عبء.

ومن شأن السياسات الحذرة أن تساعد على وقف الآثار السلبية للاتجاهات السكانية. وعلى صناع السياسات الآسيويين التكيف مع الأوضاع ومكافحة هذه الآثار. فيمكنهم تحقيق التكيف من خلال إنشاء نظم تقاعد تقي من عواقب التقدم في العمر لضمان تمتع المتقاعدين بحماية من شبكات أمان اجتماعي ملائمة وتشجيع كبار السن على الانضمام إلى القوى العاملة. ويمكنهم مكافحة الآثار السلبية من خلال الإصلاحات المعززة للإنتاجية وتعبئة موارد العمل غير المستغلة، في مجالات كالزراعة والقطاعات غير الرسمية الكبيرة على سبيل المثال.

وربما كانت النساء هي أكبر مجموعات موارد العمل غير المستغلة في آسيا. فمن بين كل عشر نساء هناك خمس غير منضمات إلى القوى العاملة مقارنة باثنين فقط من كل عشرة رجال. وفي المجتمعات الأغني التي يزيد فيها عدد المسنين، مثل اليابان وكوريا، هناك من المزايا ما يمكنه جذب المرأة إلى مكان العمل مثل إمكانات الحصول على خدمة رعاية الطفل المحسنة،

ومنافع الأمومة والأبوة الأكثر سخاء، والإصلاح الضريبي الخاص بصاحب الدخل الثاني. وفي الأنحاء الأفقر في آسيا، من شأن تحسين إمكانات الحصول على التعليم أن يساعد على ضم المرأة إلى سوق العمل الرسمي، ويتيح للمجتمعات إمكانية جني ثمار المكاسب السكانية الكاملة. وكما قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في مطلع هذا العام خلال الاجتماع السنوي الذي يعقده "المنتدى الاقتصادي العالمي" في مدينة دافوس السويسرية، "عندما تتحسن أحوال المرأة، تتحسن الاقتصادات."

كبح التفاوت المتزايد: وأخيرا فاتساع هوة التفاوت قضية اجتماعية واقتصادية مهمة. وفي واقع الأمر، يشير بحث أجراه صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى أن ارتفاع مستويات التفاوت يمكن أن يشكل عقبة أمام النمو الكلي.

ولا يزال التفاوت في آسيا عموما أقل من مستواه في أمريكا اللاتينية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، لكن مستويات الدخل في آسيا تتباعد بوتيرة أسرع منها في هاتين المنطقتين. وبينما شهدت هاتان المنطقتان تراجعا في مستويات التفاوت، أخذت هوة التباين في آسيا تتسع على امتداد العقدين الماضيين. علاوة على ذلك، فتفاوت الدخل—الذي يقيسه معامل جيني، حيث تكون قيمته صفر إذا كان الدخل كله موزعا بالتساوي داخل البلد المعني وتكون قيمته ١٠٠ (أو ١) إذا كان هناك شخص واحد هو الذي يحصل على الدخل كله—أصبح الآن قريبا من ٤٠ أو أعلى في كثير من الاقتصادات الآسيوية. ويُعد هذا المستوى بوجه عام مرتفعا، وبلغته أو ربما تجاوزته كل من الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وكذلك سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وهما من الاقتصادات المتقدمة التي تسجل أعلى مستويات التفاوت في الدخل على مستوى العالم.

وانتهاج السياسات الصحيحة يمكن أن يساعد على كبح التفاوت المتزايد دون أن يهدد نموذج النمو في آسيا—كما كان الوضع في آسيا خلال الثلاثة عقود التي سبقت تسعينات القرن العشرين. ويمكن زيادة النمو وتحسين مستوى العدالة بانتهاج سياسات تضمن مزيدا من المساواة في الحصول على الخدمات العامة—ولا سيما التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية العامة وتوسيع إمكانية الحصول على تمويل.

وفي الأسواق الآسيوية الصاعدة، من شأن إصلاحات سوق العمل أن تسهم في التحول بعيدا عن سوق العمل غير الرسمي والانضمام إلى الوظائف الرسمية، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية والحد من التفاوت في الدخل. وفي البلدان الأقل دخلا والاقتصادات الآسيوية الصاعدة، يمكن تعزيز أهداف تحقيق النمو وتوزيع الدخل بالتحول من دعم الطاقة الذي يفتقر إلى الكفاءة والإنصاف إلى التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين. ومن التطورات المشجعة للغاية الإصلاحات الجارية في الهند، التي يُحتمل أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين توجيه التحويلات النقدية من خلال استخدام نظام التعريف البايومتري الموحد الجديد (*Aadhaar*).

تعزيز التطور المالي: تمتلك آسيا المكونات المناسبة لدعم النمو المستمر بما لديها من مزايا مثيرة للإعجاب—كالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، ومعدلات الادخار المرتفعة، ومستويات التعليم العالية، وموارد العمل غير المستغلة بعد، والتقدم التكنولوجي السريع.

ولكن لكي تجمع بين هذه المكونات بفعالية، هناك حاجة ماسة لتشجيع تنمية الأسواق الرأسمالية والحد من الاعتماد الكثيف على الوساطة المالية القائمة على البنوك (راجع المقال بعنوان "مستقبل التمويل الآسيوي" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتشمل الخطوات المهمة تنويع قاعدة الاستثمار المحلية في المنطقة من خلال توسيع نطاق صناديق المعاشات والتأمين، وتقوية معرفة الأبجديات

التحول من دعم الطاقة الذي يفتقر إلى الكفاءة والإنصاف إلى التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين يمكن أن يعزز أهداف النمو وتوزيع الدخل.

المالية، وتحسين مستوى الإفصاح والمعايير المحاسبية داخل المنطقة.

ومع النجاح في تنفيذ هذه الخطوات، ستكون القطاعات المالية في آسيا مستعدة لتلبية متطلبات الاقتصاد الحقيقي. وتشمل توسيع المناطق الحضرية، ونمو الطبقة المتوسطة في جنوب آسيا، مع حاجتها إلى تحسين البنية التحتية لدعم المرافق والمنافع الحضرية، والسكان المسنين في شمال آسيا، مما يدعو إلى الاستثمار بفعالية في صناديق المعاشات بحيث تضمن أن تكون أعمار الأصول أطول من أعمار العاملين.

هل هذا القرن آسيوي؟

يقول البعض إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا آسيويا. وهناك من الأسباب ما يدفع إلى التفكير على هذا النحو. لكن الاستنباط البسيط من قوة الأداء الاقتصادي في العقود الأخيرة يمكن أن يكون مضللا. ولكي تحقق البلدان الآسيوية الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، يتعين عليها التخلص من عدد من العقبات الرئيسية. ■

شانغيونغ ري هو مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Aiyar, Shekhar, and others, 2013, "Growth Slowdowns and the Middle—Income Trap," IMF Working Paper 13/71 (Washington: International Monetary Fund).

Das, Mitali, and Papa N'Diaye, 2013 "Chronicle of a Decline Foretold: Has China Reached the Lewis Turning Point?" IMF Working Paper 13/26 (Washington: International Monetary Fund).